

الترسانة التشريعية للضبط الإعلامي في مواجهة الإشاعة عبر الفضاء السيبراني.

دراسة في التشريع الجزائري

The Legislative Arsenal for Media Regulation in Confronting Rumors in Cyberspace

أ. عكروف إيمان¹

¹ جامعة الجزائر 03/ كلية علوم الإعلام والاتصال (الجزائر) ،

akroufimen@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/05/05 تاريخ القبول: 2026/08/04 تاريخ النشر: 2026/08/10

ملخص:

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الشائعات الإلكترونية باعتبارها سلاحاً سياسياً تطور من الدعاية التقليدية إلى حرب سيبرانية فتاكة في العصر الرقمي، مستفيدة من سرعة الانتشار، وسهولة التخفي عبر الحسابات الوهمية، وتقنيات الفبركة البصرية التي تضلل الرأي العام. وتسلط الدراسة الضوء على سبل مكافحة هذا التضليل من خلال استعراض الترسانة القانونية والتشريعية الجزائرية، كقانون العقوبات وقانون الإعلام والوقاية من الجرائم المعلوماتية، جنباً إلى جنب مع الحلول التكنولوجية القائمة على الذكاء الاصطناعي والتعقب الرقمي.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين القفزات التكنولوجية وتعاطف وتيرة التضليل؛ حيث لم تعد الشائعة مجرد خبر زائف، بل أداة تدميرية تستهدف تقويض السلم الأهلي، وضرب المنظومة القيمية، واغتيال الرموز المعنوية للمجتمعات، مما يفرض ضرورة تشديد الرقابة القانونية والتقنية لضبط البيئة الإعلامية المعاصرة.

كلمات مفتاحية : الترسنة التشريعية ، البيئة الإعلامية ، الاشاعة ، الفضاء السيبراني .

Abstract:

This study examines electronic rumors as an evolved political weapon in the digital age, transforming from traditional propaganda into a lethal cyber warfare tool. It highlights how rapid global dissemination, digital anonymity through fake accounts, and advanced visual fabrication techniques have heightened their danger in misleading public opinion. The paper explores strategies to combat this phenomenon by analyzing the Algerian legal framework—including the Penal Code, Information Law, and Law 04-09 on Information Technology Crimes—alongside technical solutions like Artificial Intelligence and digital tracking. The study concludes that a direct correlation exists between technological leaps and the escalation of disinformation. Electronic rumors are no longer merely false news but destructive cyber weapons aimed at undermining social peace, eroding moral values, and assassinating the symbolic figures of society, necessitating a robust legal and technical arsenal to regulate the modern media environment.

Keywords: Legislative Arsenal, Media Environment, Rumors, Cyberspace.

*المؤلف المرسل: إيمان عكروف

1. مقدمة

تتجلى ملامح العصر الراهن في الهيمنة المتسارعة لنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تجاوزت كونها مجرد أدوات خدمية لتصبح البنية التحتية الناعمة للمجتمعات الحديثة والمجال الحيوي لنمو اقتصاد المعرفة. ومع تحول الفضاء السيبراني إلى مسرح أساسي للتفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية و

الترسانة التشريعية للضبط الإعلامي في مواجهة الإشاعة عبر الفضاء السيبراني

الإعلامية ، برزت إشكالية الموازنة بين فرص الطفرة الرقمية وبين التهديدات الوجودية التي قد تمس استقرار الدولة التي تتجلى بنسبة كبيرة في ظاهرة الشائعات الإلكترونية أو الاخبار الزائفة . ومن هذا المنطلق، أضى الانتقال نحو "المجتمع المعرفي المستدام" مشروطاً بوجود حوكمة قانونية رصينة وتشريعات سيبرانية استباقية للحد من هذه الظاهرة ومحاصرتها ، فتصبح قادرة على تقنين هذه التحولات ومعالجة التجاوزات الناشئة بشكل الكتروني و قانوني ، بما يضمن تحصين السيادة الوطنية في عالم رقمي لا يعترف بالحدود الجغرافية".

حيث تتعدد بواعث الإشاعة الإلكترونية بين أجندات سياسية، واقتصادية، وأخلاقية، مستغلةً قدرة المنصات الرقمية على الانتشار اللحظي والعابر للحدود. وتكمن خطورتها في تجاوزها لمجرد الخبر الزائف لتصبح أداة للهدم الفكري وتزييف الرأي العام واختراق النسيج القيمي للمجتمعات، مما يجعلها سلاحاً فتاكاً يتطلب دراسة آثارها النفسية والاجتماعية بجانب معالجتها القانونية والتقنية.

وبما أن الجزائر ليست بمعزل عن التطورات الحاصلة في جميع الميادين و خاصة الإعلامية منها ، فإن تحولها نحو أتمتة العمل الإعلامي يطرح عدة تحديات خاصة تلك المتعلقة بأمنها وسيادتها و صورتها و سمعتها محليا و دوليا ، باعتبار أن تهديد الفضاء السيبراني تخطى حدود الدول وهو ما يقضي بضرورة بناء ترسانة تشريعية سيبرانية قادرة على الاستجابة لمثل هذه المخاطر، وعلى هذا الأساس فأُن هدف الدراسة الأساسي يكمن في التعرف على أهم التشريعات والإجراءات السيبرانية التي انتهجتها الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة ، مع التطرق لأهم الاستراتيجيات و الإجراءات التنفيذية المتبناة لبناء نظم دفاعية سيبرانية إضافة للوقوف على التشريعات المنظمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الاتصالات ، المعاملات الإلكترونية، التواقيع الإلكترونية والملكية الفكرية خاصة في ظل تنامي جرائم الفضاء السيبراني كالإرهاب والجرائم السيبرانية، ... الخ

إيمان عكروف

و عليه تتمحور إشكالية الدراسة حول التحدي الذي تفرضه الإشاعة الإلكترونية في العصر الرقمي، كونها لم تعد مجرد خبر زائف بل تحولت إلى "سلاح سيبراني" فتاك يهدد السلم الأهلي والمنظومة القيمية. وتكمن المشكلة في قدرة هذه الإشاعات على الانتشار العابر للحدود وتخفي مصادرها خلف الحسابات الوهمية والتقنيات الرقمية المضللة. ومن هنا يبرز التساؤل الجوهرى :ما مدى فاعلية وكفاية الترسانة التشريعية والتقنية في الجزائر لضبط البيئة الإعلامية ومحاصرة تداعيات الإشاعة عبر الفضاء السيبراني؟

تتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية :

1. ما هي الخصائص التي تمنح الإشاعة الإلكترونية قدرة فائقة على الإقناع والتضليل في ظل التطور التكنولوجي الحالي؟
2. كيف تساهم البيئة الإعلامية والمنصات الرقمية في خلق ودعم انتشار الشائعات؟
3. ما هي الآليات القانونية التي تضمنها التشريع الجزائري (قانون العقوبات، قانون الإعلام، قانون 04-09) للتصدي للجرائم المتصلة بالإشاعة السيبرانية؟
4. ما هو دور الحلول التقنية (كذكاء الاصطناعي والتعقب الرقمي) كأدوات مساندة للتشريع في ضبط الإشاعة؟
5. ما طبيعة العلاقة بين التطور المتسارع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال وبين تنامي معدلات التضليل الرقمي؟

1.1 أهداف الدراسة

1. توضيح التحولات الجوهرية التي جعلت من الإشاعة الرقمية خطراً يتجاوز الحدود التقليدية.

الترسانة التشريعية للضبط الإعلامي في مواجهة الإشاعة عبر الفضاء السيبراني

2. تحليل مضمون التشريع الجزائري بشقيه القانوني والتنظيمي لمعرفة كيفية

محاصرة الأكاذيب في الفضاء السيبراني.

3. إبراز أهمية التكامل بين "الترسانة القانونية" و"الحلول التكنولوجية" (مثل

مراكز التحكم في الشائعات) لضبط البيئة الإعلامية.

4. تبيان أثر الإشاعة الإلكترونية في تضليل الرأي العام وتوجيهه بشكل سلبي.

2. التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة الأساسية

❖ الأول مفاهيم الدراسة :

1.2. الترسنة التشريعية : تُعد الترسنة التشريعية (Legislative

Arsenal) من المصطلحات القانونية والسياسية الشائعة، يُستخدم غالباً كسياق

وصفي في فقه القانون والقضاء ويُقصد بها مجموع النصوص القانونية والتنظيمية

التي تضعها الدولة لتنظيم مجال معين أو لمواجهة ظاهرة ما.

تعرف الترسنة التشريعية بأنها مجموعة القوانين، والمراسيم، والأنظمة،

واللوائح التي تُشكل في مجملها العدة القانونية التي تمتلكها السلطة التشريعية أو

التنفيذية. يُستخدم لفظ "ترسنة" استعاراً من المجال العسكري (مستودع

الأسلحة)، للدلالة على القوة والأدوات المتاحة للدولة لفرض النظام، أو حماية

الحقوق، أو تنظيم الاقتصاد. (الصراف و حزبون، 2014، صفحة 142) بالتصرف

❖ خصائص الترسنة التشريعية

• الشمولية: تغطي كافة جوانب القطاع المستهدف (مثل الترسنة التشريعية

البيئية).

• التدرج: تبدأ من الدستور وصولاً إلى أصغر قرار إداري.

• الديناميكية: هي مجموعة متغيرة بالنسخ والتعديل لتواكب التطورات

الاجتماعية.

2.2. البيئة الإعلامية : تعرف البيئة الإعلامية في بحوث الإعلام من خلال

عنصرين، تكنولوجيا الاتصالات الخاصة المستخدمة والبنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تستخدم من خلالها هذه التقنيات.

وتعددت التعريفات للإعلام الجديد، فالبعض يعتبره ليس بثأ أحاديا وتلقيا إجباريا مثل ما كانت تتميز به نظم الإعلان القديم ولكنه تفاعل يختار فيه الناس احتياجاتهم ويشاركون هم في الوقت ذاته ليس بالرأي فقط ولكن بإعلام شخصي خاص بكل فرد على حدة . (التركي، 2024، صفحة 20)

وتحول المشاهد والمستمع وفق هذا الإعلام الجديد إلى مستخدم «user»، مستهلك ومنتج في ذات الوقت، وقد حدد بول ليفنسون عددا من السمات والخصائص التي يتسم بها الإعلام الجديد في بثته على النحو التالي : (التركي، 2024، صفحة 20)

كل مستهلك هو منتج ما يعني أن جميع المستهلكين أصبح بإمكانهم أن يكونوا منتجين للأخبار عبر المدونات الإلكترونية المنتشرة على مواقع الإنترنت التي تسمح لهم بإنشاء الموضوعات وتعديلها وإزالتها، بل يتحكمون في التعليقات عليها، وأصبح للمدون كل الصلاحيات التي يمتلكها الناشر التقليدي .

الحصول على الخدمة مجانا: جعلت البيئة الإعلامية الجديدة، الحصول على الخدمات الإخبارية يكون بشكل مجاني، فرغم وجود محتويات مدفوعة الأجر، إلا أن هناك عشرات المواقع التي تقدم خدمات مشابه بشكل مجاني، فكما أن هناك عشرات المواقع التي تستضيف المدونات بشكل مدفوع، توجد أيضا مواقع استضافة مجانية للمدونات .

التنافسية والتحفيز المتبادل: خلقت البيئة الإعلامية الجديدة تنافسية كبيرة بين وسائل الإعلام والتحفيز المتبادل، حيث يمكن الجمع بين أكثر من منصة في وقت واحد.

و عليه البيئة الإعلامية (Media Environment) هو مصطلح يشير إلى المحيط العام الذي تتم فيه عمليات الاتصال، بما يشمل الأدوات، والمؤسسات، والجمهور، والقوانين التي تحكم تدفق المعلومات.

هي ذلك الإطار الذي يضم كافة الوسائل والقنوات الاتصالية (التقليدية والرقمية)، والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في إنتاج الرسالة الإعلامية واستهلاكها، وهي تمثل الفضاء الذي يتفاعل فيه القائم بالاتصال مع الجمهور. (المشاقبة، 2015، صفحة 34)

3.2. الاشاعة : تعرف الشائعة لغوياً من خلال استنباط معناها مما اوردها معاجم اللغة من مصطلحات ترادف معناها، فيقال شاع الخبر اي انتشر وافترق وذاع وظهر، ورجل مشيع مذياع لا يكتف سرًا، والشاعة: الاخبار المنتشرة ، كما عرفت الاشاعة : الخبر ينتشر غير مثبت منه. (ميدان و احمد)

أما اصطلاحاً فتعرف الشائعة بأنها هي "الاحاديث والروايات والاخبار التي يتداولها الناس دون التحقق من صحتها، ودون التأكد من صدقها ، وهي فكرة خاصة يؤمن بها الناس، تنتقل من شخص لآخر، ويتم هذا عادة بواسطة الكلمة التي يتفوه بها الانسان دون ان يستند الى دليل او شاهد"،

و تُعرّف الدعاية المضللة بأنها عملية نشر معلومات كاذبة أو مشوهة عمداً بهدف التأثير على الرأي العام، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وذلك لتحقيق أهداف متعددة. فقد تُستخدم لأغراض اقتصادية، مثل الترويج لمنتج معين أو الإضرار بمنافس تجاري، أو لأهداف سياسية كالتأثير في نتائج الانتخابات أو زعزعة استقرار دولة معينة. كما قد تُوظف لتحقيق أهداف اجتماعية، مثل إثارة الفتنة أو تأجيج مشاعر الكراهية بين فئات مختلفة داخل المجتمع. (جمعة، 2025، صفحة

إيمان عكروف

ومنه يأتي مفهوم الشائعات الالكترونية من اندماج مفهومي الشائعات بصورة عامة والتقنيات الالكترونية التي استخدمت كوسائل لنشر تلك الشائعات اي انها نتاج تزاوج المفهوم التقليدي للشائعات بالثورة التكنولوجية، وعليه يمكن تعريفها بانها كل خبر او معلومة او محتوى رقمي غير متيقن من صحته، والذي يتم تداوله خلال البيئة الالكترونية اذاعة كانت ام تلفزيون ام انترنت وتطبيقاته الهدف منها زعزعة امن المجتمع و اثاره الراي العام و التأثير فيه . (ميدان و احمد)

4.2. الفضاء السيبراني : يُعد الفضاء السيبراني مجالاً عالمياً ضمن بيئة المعلومات، تعود جذوره التاريخية إلى دعم وتمويل وزارة الدفاع الأمريكية لعلوم الحوسبة والشبكات المبكرة. ويُعرف اصطلاحاً بأنه تلك البيئة الافتراضية الناتجة عن ترابط البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والتي تشمل الإنترنت، شبكات الاتصالات، أنظمة الكمبيوتر، وأجهزة التحكم المدمجة. ولا يقتصر هذا الفضاء على الجانب التقني لنقل وتخزين البيانات الرقمية فحسب، بل يمتد ليشمل التفاعل البشري بين المستخدمين الذين يتواصلون ويتشاركون المعلومات عبر هذه الشبكات المترابطة. (عدان، 2012، صفحة 10)

لم يعد الفضاء السيبراني مجرد وسيلة تواصل، بل أضحت "الذراع الرابعة" للجيش الحديثة مكملاً للقوى البرية والبحرية والجوية، بل يذهب المختصون إلى أبعد من ذلك باعتباره "البعد الخامس" للحروب المعاصرة. ووفقاً لتعريف الاتحاد الدولي للاتصالات، يُنظر إليه كحيز يجمع بين الأبعاد المادية وغير المادية، ناتج عن تفاعل منظومة متكاملة تشمل: (أجهزة الحاسوب، الشبكات، البرمجيات، حوسبة البيانات، المحتوى، وأنظمة التحكم)، إضافة إلى العنصر البشري المشغّل لهذه المنظومة. (عدان، 2012، صفحة 11) بالتصرف

❖ خريطة الفواعل في الفضاء السيبراني ينقسم المتدخلون في هذا الحيز الافتراضي إلى فئتين رئيسيتين:

الترسانة التشريعية للضبط الإعلامي في مواجهة الإشاعة عبر الفضاء السيبراني

1. **الفواعل الدولالية:** تظل الدولة هي الفاعل المحوري، حيث تمارس سلطتها من خلال وضع السياسات الداخلية لتسيير المنشآت الحيوية، وتنظيم آليات الولوج للشبكة عبر أجهزتها الحكومية والأمنية. وتُقاس قوة الدولة اليوم بمدى "تفوقها التكنولوجي"، حيث أصبحت القوة السيبرانية موازية للقوة العسكرية التقليدية في حسم النزاعات.

2. **الفواعل غيرالدولالية:** أدى انفتاح الدولة على البيئة الرقمية إلى بروز قوى مؤثرة أخرى تشمل:

○ **الفرد:** الذي يمثل "الهدف" و"المحرك" في آن واحد؛ فهو عرضة لمخاطر تسريب البيانات، وهو أيضاً الطرف الذي يحدد توجهات الفضاء السيبراني عبر سلوكه الرقمي.

○ **المنظمات غير الحكومية:** وتلعب دوراً تقنياً وتوعوياً عبر تقديم المساعدات والبرامج التدريبية حول استخدام التكنولوجيا.

○ **المجموعات الافتراضية:** مثل جماعات "القراصنة (Hackers)" والناشطين الرقميين، والذين يمتلكون قدرة التأثير في الأمن والسياسة من خلف الشاشات.

❖ **العناصر المكونة للنظام المعلوماتي** يتشكل النظام السيبراني من ركيزتين أساسيتين:

1. **العنصر المادي (Hardware):** ويشمل الحاسوب وكافة الملحقات والوسائط المادية التي تعمل كأدوات لاستقبال ومعالجة البيانات وتحويل المدخلات إلى مخرجات رقمية.

2. **العنصر المعنوي (Software):** ويضم كافة البرمجيات، القواعد، الأساليب البرمجية، والوثائق المنظمة لتشغيل وحدات معالجة البيانات.

مما سبق يمكن القول ان الفضاء السيبراني كمصدر للتهديد في ظل الفجوة التكنولوجية وعدم القدرة الكاملة على استيعاب مخاطر هذا الفضاء، تحول "العالم

إيمان عكروف

الافتراضي" إلى ساحة للتهديدات الأمنية التي تستهدف كافة المستخدمين (Cybernautes) من دول ومنظمات وأفراد. وهذا يفرض حتمية تقنين قواعد الاستعمال ورفع مستوى الوعي الأمني لتحسين هذه البيئة من الاختراقات المترتبة بها.

3. الترسنة التشريعية الجزائية للضبط الإعلامي في مواجهة الإشاعة عبر

الفضاء السيبراني

ضبط الفضاء السيبراني ومكافحة الإشاعة في الجزائر يستند إلى حزمة قانونية تجمع بين الدستور (إطار عام للحريات والواجبات) والقوانين العضوية والعادية التي تفصل في الجرائم الإلكترونية وضوابط الإعلام، حيث تتنوع هذه الأخير آليات مكافحة الإشاعة في البيئتها (خاصة الإعلامية الرقمية) في الجزائر بين آليات قانونية ردعية، آليات تقنية، وآليات مهنية أخلاقية. فالمقاربة لا تعتمد على العقاب فقط، بل على "ضبط" المشهد لمنع انتشار الخبر الكاذب من المنبع.

الآليات وفقاً للتشريع الجزائري والممارسات الميدانية هي :

1.3: المرتكزات الدستورية- آليات قانونية (الردع والمساءلة)

الدستور هو الضمانة الأساسية، لكنه يضع "حدوداً" تمزج بين حرية التعبير

وحماية النظام العام:

- **المادة 54:** تضمن حرية الصحافة (المكتوبة، السمعية البصرية، وعلى الشبكات المعلوماتية)، لكنها تشترط عدم المساس بكرامة الغير، والحريات، ومقتضيات الأمن القومي.

- **المادة 47:** تنص على حماية الحياة الخاصة وسرية المراسلات، وهي مادة أساسية لمواجهة التشهير الرقمي. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،

30 ديسمبر 2020، الصفحات 13-14)

الترسانة التشريعية للضبط الإعلامي في مواجهة الإشاعة عبر الفضاء السيبراني

- **المادة 48:** تمنع استغلال وسائل الإعلام للمساس بالثوابت الوطنية، أو التحريض على الكراهية والتمييز.

كما تعتبر أقوى أداة لمواجهة الإشاعة التي تمس بالأمن القومي أو أعراض الأفراد:

- **تجريم "القصد الجنائي":** وفقاً للمادة 196 مكرر من قانون العقوبات، يتم تكييف الإشاعة كجريمة بمجرد ثبوت "نشر أخبار كاذبة أو مغرضة بين الجمهور". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 20-06، رقم 25، 28 أبريل 2020)

- **المسؤولية التضامنية:** في البيئة الرقمية، يحمل قانون الإعلام (2023) مدير النشر المسؤولية عن المحتوى الذي تنشره وسيلته الإعلامية، مما يجبر المؤسسات على تفعيل وحدات "التحقق من الأخبار" (Fact-checking قبل النشر).

- **حق الرد والتصحيح:** آلية قانونية ملزمة (المواد 101-110 من قانون الإعلام) تسمح لأي طرف تضرر من إشاعة بمطالبة الوسيلة الإعلامية بنشر تكذيب بنفس الحيز والتأثير، وإلا تعرضت الوسيلة لعقوبات إدارية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون العضوي رقم 23-14، المؤرخ في 27 أوت 2023، الجريدة الرسمية رقم 56، الصفحات 9-10)

2.3. الآليات المؤسسية (الضبط والرقابة)

هذه الهيئات تعمل كـ "شرطي" للبيئة الإعلامية: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون العضوي رقم 23-14، المؤرخ في 27 أوت 2023، الجريدة الرسمية رقم 56، الصفحات 11-16) بالتصرف – المواد 40 و 81.

- **سلطة ضبط السمعى البصري (ARAV):** تتدخل فوراً عند رصد أخبار كاذبة تبثها القنوات أو مواقعها الإلكترونية، وتملك صلاحية توجيه إنذارات أو تعليق البث.

إيمان عكروف

- سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والإلكترونية: (المستحدثة في قانون 2023) تتولى السهر على احترام آداب وأخلاقيات المهنة ومنع انزلاق المواقع الإخبارية نحو "البوز" القائم على الإشاعات.
- اليقظة السيبرانية: تعمل المصالح الأمنية (الدرك والشرطة) عبر خلايا مكافحة الجريمة المعلوماتية على تتبع مصدر الإشاعة الأول (The Source) وتفكيك الشبكات التي تدار بأسماء مستعارة لتضليل الرأي العام. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 04-09 المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال. العدد 47 ، لسنة 2009، الصفحات 4-5) بالتصرف – المواد 12-04.

3.3. الآليات التقنية (التوطن والرقمنة)

تهدف إلى جعل الفضاء الرقمي "شفافاً" وسهل التتبع:

- توطن المواقع الإلكترونية (DZ): إلزام المواقع الإخبارية بالتوطن داخل الجزائر يسهل تحديد المسؤولين القانونيين عنها، ويمنع الهروب من الرقابة خلف خادام دولية. المادة 30 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون العضوي رقم 14-23، المؤرخ في 27 أوت 2023، الجريدة الرسمية رقم 56،، صفحة 09) بالتصرف
- التوقيع الإلكتروني والهوية الرقمية: آليات تتيح التأكد من موثوقية المصادر الرسمية، بحيث لا يمكن تزوير البلاغات الحكومية أو الوثائق الرسمية ونشرها كإشاعات.

4.3. الآليات المهنية (الضبط الذاتي)

تعتمد على وعي الجماعة الصحفية:

- ميثاق أخلاقيات المهنة: يُلزم الصحفي بالتحقق من الخبر من مصدرين على الأقل قبل النشر.

- **صحافة التحقق (Fact-Checking):** بدأت العديد من المؤسسات الإعلامية الجزائرية في إنشاء منصات داخلية متخصصة فقط في رصد الإشاعات الرائجة وتفنيدها بالدليل (مثل منصات التحقق التابعة لوكالة الأنباء الجزائرية). (القانون العضوي رقم 14-23 المتعلق بالإعلام، المؤرخ في 27 أوت 2023).

5.3. الآلية الإجرائية لمواجهة إشاعة في البيئة الرقمية ضمن الفضاء السيبراني:

1. الرصد: عبر خلايا اليقظة الإعلامية.
2. التنفيذ: صدور بيان رسمي أو مادة إعلامية مضادة من المصدر المعني.
3. التتبع التقني: تحديد عنوان الـ (IP) الخاص بمصدر الإشاعة.
4. المتابعة القضائية: تحريك الدعوى العمومية بناءً على مواد قانون العقوبات.

4 : آليات الرصد والمكافحة التقنية للإشاعة الإلكترونية

على الرغم من أن التطور التكنولوجي كان المحرك الأساسي لانتشار الأكاذيب عابرة الحدود ، إلا أن نفس هذه البيئة الرقمية أفرزت أدوات مبتكرة لمحاصرة التضليل وتقويض أثره .وتتمثل أبرز هذه الآليات في:

1.4: التكامل بين خوارزميات الذكاء الاصطناعي وقانون الإعلام

بينما تعمل تقنيات الذكاء الاصطناعي على الرصد الفوري للأخبار المزيفة ، يأتي قانون الإعلام الجزائري ليضع الإطار الضبطي لممارسة النشاط الإعلامي في الفضاء الرقمي. فالتطبيقات التي تكتشف "السلوك الممنهج" للحسابات الوهمية توفر الدليل المادي الذي يستند إليه القانون لفرض العقوبات على الجهات التي تستغل المنصات الإعلامية لنشر الأكاذيب . هذا التكامل يضمن تحويل الرصد التقني التلقائي إلى إجراء قانوني يحمي مصداقية البيئة الإعلامية . (عبد الفتاح ، 2017)بالتصرف

﴿ نماذج واقعية :تمويل شركة جوجل لمشاريع أوروبية للتحقق من المعلومات خلال الانتخابات البريطانية عامي 2016-2017 ﴾

﴿ تطوير فيسبوك :استخدام خوارزميات قادرة على كشف "السلوك الممنهج" للحسابات الوهمية التي تعيد نشر الإشاعات بشكل متكرر ومشبوه ﴾

2.4. التعقب الرقمي كأداة إثبات في قانون الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام

تجاوزت الحلول التقنية مجرد الرصد لتصل إلى "التعقب الرقمي"، وهي تقنية تهدف إلى تتبع مسارات انتشار الإشاعة وتحديد مصدرها الأول والتحقق من عناصرها بدقة. ومن النماذج الرائدة في هذا المجال موقع "Emergent" التابع لجامعة كولومبيا، الذي يعمل على تصنيف المعلومات لبيان مدى صحتها أو زيفها عبر لافتات توضيحية رقمية، تتيح للمستخدم معرفة حجم انتشار الخبر ومصدره بضغطة واحدة

يعتبر "التعقب الرقمي" الذي يحدد مصدر الإشاعة وحجم انتشارها الركيزة التقنية لتفعيل القانون 09-04 المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها. فبدون هذه الأدوات التقنية، يصعب على السلطات القانونية إثبات الجرم في بيئة تتسم بـ "التخفي الرقمي" وتجهيل المصادر. وبالتالي، تعمل تقنيات التعقب كذراع تنفيذية للنصوص القانونية لملاحقة الجناة عبر الفضاء السيبراني.

3.4: مراكز التحكم السيبرانية وسلطة الضبط التنظيمي

وهي مرصد مزودة بالتقنيات والتطبيقات التقنية اللازمة لمتابعة الفضاء السيبراني ورصد الشائعات، خاصة في فترات الأزمات والطوارئ. وقد أشار الباحث أونوك من جامعة ورك البريطانية في دراسته حول انتشار الشائعات على وسائل التواصل الاجتماعي إلى أهمية تلك المراكز لدحض التضليل، وتزويد المواطنين في

الترسانة التشريعية للضبط الإعلامي في مواجهة الإشاعة عبر الفضاء السيبراني

الوقت المناسب بالمعلومات الصحيحة من خلال قنوات الإعلام والتواصل المختلفة، مثل: مواقع الإنترنت، والشبكات الاجتماعية، وخدمات التغذية الفورية، والبريد الإلكتروني، والرسائل الهاتفية، فضلاً عن وسائل الإعلام التقليدية، وهي التغذية المتدفقة التي تمثل تياراً مضاداً يحاصر انتشار الشائعات ويمنع تداولها، مشيراً إلى الدور الإيجابي الذي لعبه مركز التحكم في الشائعات التابع للوكالة الأمريكية الاتحادية لإدارة الطوارئ خلال إعصار ساندي. (عبد الفتاح ، 2017) بالتصرف

وفي التشيك أنشأ مركز مكافحة الإرهاب بوزارة الداخلية مبادرة لمكافحة الشائعات، وذلك بعد إنشاء 40 موقعاً باللغة التشيكية تحتوي قصصاً مفبركة ضد المهاجرين، ما دفع المركز لإطلاق مبادرة تدحض تلك المعلومات عبر حساب على تويتر وموقع إلكتروني يعرض وجهة نظر الحكومة.

تعد مراكز التحكم في الشائعات أداة حيوية لدعم الأطر التنظيمية والتشريعية في أوقات الأزمات . فبينما يمنح التشريع الجزائري السلطات الحق في التدخل لحماية السلم الأهلي ، توفر هذه المراكز "التيار المضاد" من المعلومات الصحيحة والموثقة عبر القنوات الرسمية. هذا الربط يمنع تحول الشائعة إلى سلاح يضرب المنظومة القيمية، ويحول النصوص القانونية من مواد جامدة إلى استجابة ميدانية فورية وممنهجة.

4.4: المبادرات التقنية المتخصصة والتدخلات الموقوتة

تعتمد هذه الآلية على إطلاق مشروعات تقنية استراتيجية تستهدف مكافحة الشائعات ضمن نطاق زمني محدد أو سياق أحداث مفصلية، مثل الفترات الانتخابية التي يزداد فيها خطر التضليل .وتعمل هذه المبادرات كأدوات ضبطية لمواجهة المعلومات المزيفة في البيئة الإعلامية، ومن أبرز نماذجها:

﴿ مشروعات التحالفات الصحفية :مثل مشروع "كروس تشيك "

(CrossCheck)الذي أطلقه تحالف "فيرست دراфт" ، والذي ركز جهوده

إيمان عكروف

على تنقية غرف الأخبار من المعلومات المضللة خلال انتخابات الرئاسة الفرنسية. (عبد الفتاح ، 2017) بالتصرف

المبادرات الأكاديمية الرقمية :ومنها مبادرة "CredibleU" التابعة لمركز الابتكار الرقمي بجامعة ليدن الأمريكية، والتي تخصصت في رصد وتحليل السلوك الرقمي للسياسيين على منصة "تويتر" لضمان مصداقية الخطاب السياسي.

إجراءات المنصات العالمية :حيث قامت شركة "فيسبوك" بإطلاق مشاريع تقنية لمكافحة الأخبار المزيفة تزامناً مع الانتخابات في هولندا وفرنسا، وأسفرت هذه الجهود عن إغلاق نحو 30 ألف حساب متورط في تداول ونشر محتوى زائف.

وتعكس هذه المبادرات التكامل المطلوب بين الحلول التكنولوجية والترسانة التشريعية لمحاصرة الإشاعة ومنع تأثيرها على الرأي العام والسلم الأهلي. تعد المبادرات التقنية المتخصصة في فحص المحتوى وتدقيقه، مثل مشروع "كروس تشيك"، ذراعاً إجرامياً يدعم القانون 04-09 المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها. فبينما يجرم القانون نشر الأخبار التي من شأنها المساس بالنظام العام أو أمن الدولة، توفر هذه المبادرات الآليات الفنية اللازمة لفرز المعلومات المضللة وتحديد بدقة. هذا التكامل يسهل على السلطات القانونية التمييز بين حرية التعبير وبين الجرائم المعلوماتية المنظمة التي تستوجب العقاب وفقاً للتشريع الجزائري.

تفعيل الرقابة الاستباقية عبر مبادرات مراقبة السلوك الرقمي : تتقاطع المبادرات التي تستهدف مراقبة السلوك الرقمي (مثل مبادرة CredibleU) مع السلطات التقديرية الممنوحة للقضاء الجزائري في تتبع

الترسانة التشريعية للضبط الإعلامي في مواجهة الإشاعة عبر الفضاء السيبراني

الجرائم السيبرانية. فعندما تقوم هذه المبادرات برصد حملات التضليل الممنهجة، فإنها تساهم في إعداد الملفات الفنية التي تخدم التحقيقات القضائية المقررة في قانون العقوبات والتشريع الجزائي. وبذلك، تصبح التكنولوجيا وسيلة إثبات تقنية لا غنى عنها لتفعيل النصوص القانونية ضد "الأسلحة السيبرانية" التي تستهدف استقرار المجتمع.

المسؤولية القانونية للمنصات الرقمية وتطهير الفضاء السيبراني : إن قيام الشركات العالمية بإغلاق آلاف الحسابات الوهمية ينسجم مع الأهداف الوقائية للترسانة التشريعية الجزائرية التي تسعى لمحاصرة الأكاذيب وتجفيف منابعها. فالتشريع الجزائري يشدد على ضرورة ضبط البيئة الإعلامية لحماية السلم الأهلي. وبموجب هذا التكامل، تصبح مبادرات "تطهير المنصات" مكملًا تقنيًا للجزاءات القانونية، حيث تساهم في تقويض استراتيجيات الدعاية والحروب النفسية قبل وصول تداعياتها إلى الواقع الميداني.

تعزيز حماية الرموز المعنوية من خلال المبادرات الأكاديمية والتقنية : تساهم المبادرات الأكاديمية والتقنية في تفعيل الحماية القانونية التي أقرها المشرع الجزائري للرموز المعنوية والقيم المجتمعية. فبينما يركز القانون على الجانب الزجري، توفر هذه المبادرات أدوات لرصد الإشاعات وفضح مصادرها، مما يحول النصوص التشريعية إلى آليات واقعية تحمي النسيج المجتمعي من مخاطر التضليل الرقمي المتسارع..

5.4: مكافحة التشاركية والمسؤولية القانونية للمستخدم :

تقوم هذه الآلية على إدماج المستخدم كعنصر فاعل في منظومة الدفاع ضد الإشاعة، من خلال نشر الوعي وحث الأفراد على الإبلاغ عن المحتوى المشكوك فيه.

إيمان عكروف

وقد اعتمدت منصات كبرى هذه الإستراتيجية عبر إضافة إرشادات تقنية وتسهيل عمليات التبليغ المباشر لجهات التدقيق، بالإضافة إلى مشاريع مثل "WikiTribune"، الذي يجمع بين احترافية الصحفيين وجهود المتطوعين في التدقيق الجماعي للمعلومات باستخدام تقنيات رقمية حديثة، مما يعزز سمة التشارك في الفضاء الرقمي.

تنسجم استراتيجية "المكافحة التشاركية" التي تشرك المستخدم في التبليغ عن المحتوى الزائف مع مبدأ المواطنة الرقمية الذي تسعى التشريعات الحديثة لترسيخه. فعندما يحث القانون (عبر قانون العقوبات أو الإعلام) على الالتزام بالأمانة ونبذ التحريض، تأتي الأدوات التقنية لتمنح المستخدم الوسيلة للمساهمة في تطهير الفضاء السيبراني. هذا التعاون يقلل من الفجوة بين سرعة انتشار الإشاعة وبطء الإجراءات القانونية التقليدية.

6.4: إدارة السمعة الرقمية وحماية الرموز المعنوية للمجتمع

انتقلت نظم إدارة السمعة من بيئة الشركات والأعمال إلى الفضاء العام كأداة لرصد الموضوعات المتداولة وتحليل ردود الفعل الشعبية تجاهها. تتيح هذه الأنظمة لصناع القرار والمنظمات صياغة محتوى مضاد أو ردود مدروسة ونشرها بسرعة لمواجهة محاولات التضليل، مما يساهم في محاصرة الإشاعة ومنع تأثيرها على الصورة الذهنية للمؤسسات أو الرموز المعنوية للمجتمع. (عبد الفتاح، 2017) بالتصرف يتقاطع هدف "نظم إدارة السمعة الرقمية" في رصد وصياغة الردود المضادة مع التوجه التشريعي الجزائري الرامي إلى حماية "الرموز المعنوية للمجتمع" من الاغتيال المعنوي. فبينما يجرم القانون القذف والتشهير الإلكتروني، توفر هذه النظم الوسائل التقنية للمؤسسات والأفراد للدفاع عن هويتهم الرقمية وصورتهم الذهنية بشكل استباقي، مما يعزز من فاعلية الردع القانوني.

❖ خاتمة

الترسنة التشريعية للضبط الإعلامي في مواجهة الإشاعة عبر الفضاء السيبراني

خلصت هذه الدراسة إلى أن الإشاعة الإلكترونية لم تعد مجرد خبر زائف، بل تحولت إلى "سلاح سيبراني" فتاك يهدد السلم الأهلي والمنظومة القيمية للدول. وقد أثبت التحليل أن الجزائر استجابت لهذه التهديدات عبر بناء ترسنة تشريعية متكاملة تمزج بين الردع القانوني (من خلال قانون العقوبات وقانون الإعلام 23-14) وبين الضبط المؤسسي والتقني.

إن العلاقة الطردية بين التطور التكنولوجي وتنامي معدلات التضليل تفرض حتمية الانتقال من المعالجة القانونية التقليدية إلى "الأمننة التشريعية الاستباقية". فبقدر ما وفرت التكنولوجيا منصات لنشر الزيف، فإنها قدمت أيضاً أدوات لمكافحته مثل خوارزميات الذكاء الاصطناعي والتعقب الرقمي، مما يجعل التكامل بين "النص القانوني" و"الأداة التقنية" هو السبيل الوحيد لتحسين الفضاء السيبراني الوطني.

❖ قائمة المراجع :

- التركي، علي. جمال. (2024). الاعلام في عصر تعدد المنصات و السياسات التحريرية الحديثة . العربي للنشر و التوزيع.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 28 . أبريل 2020 . القانون رقم 20-06، رقم 25 .
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 30 . ديسمبر 2020 . رقم 82.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية . (s.d.) . القانون العضوي رقم 23-14، المؤرخ في 27 أوت 2023، الجريدة الرسمية رقم 56 .

■ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (s.d.). القانون رقم 04-09 المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال. العدد 47 ، لسنة 2009 .

■ الصراف, عباس & ., حزبون, جورج .(2014). الوجيز في المنهجية القانونية .دار الثقافة للنشر والتوزيع.

■ المشاقبة, بسام .(2015). مدخل إلى الاتصال الجماهير .عمان- الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

■ جمعة, سليمان. راشد .(2025). الاعلام ودوره في مواجهة الشائعات أثناء الازمات .المجلة الجزائرية للاتصال المجلد 27 العدد 02- ص 109-129.

■ عبد الفتاح , فاطمة الزهراء .(2017). اليات مكافحة الشائعات في الفضاء السيبراني-
[https://futureuae.com/ar-](https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2841/%D8%A7%D9%)

[AE/Mainpage/Item/2841/%D8%A7%D9%](https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2841/%D8%A7%D9%)

■ عدان, نبيلة .(2012). الاليات القانونية لمواجهة تحديات الفضاء السيبراني- الجزائر نموذجا . المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية ، المجلد 15 ، العدد 01.

■ قادم, جميلة .(2022). الشائعات الإلكترونية ودورها في تضليل الرأي العام- الفضاء السيبراني نموذجا .مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الانسانية- المجلد: 07 العدد: 03- ماي 2022 ص ص-314 297.

■ ميدان , سلوى احمد & ., احمد , نهي عبد الخالق .
(https://law.tanta.edu.eg/faculty_conference/doc_serash.aspx
(الشائعات الالكترونية و دور المرجعية الدولية في التصدي لها .